



مصرف ليبيا المركزي

تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس
محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

طرابلس في 16 الفاتح (سبتمبر) 2010

2	- تمهيد
3	1- تطور السياسة النقدية في الفترة ما قبل عام 1963
3	2- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1963 - 1993
6	3- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1993-2004
7	1.3 السياسة النقدية والمصرفية
7	1.1.3 أهداف السياسة النقدية
7	2.1.3 أدوات السياسة النقدية
7	1.2.1.3 سعر إعادة الخصم
8	2.2.1.3 نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية
8	2.3 إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية
10	3.3 مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة
13	4- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة ما بعد عام 2004
13	1.4 السياسة النقدية والمصرفية
14	1.1.4 أهداف السياسة النقدية
14	2.1.4 أدوات السياسة النقدية
14	1.2.1.4 سعر إعادة الخصم
16	2.2.1.4 نسبة الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة
16	3.2.1.4 عمليات السوق المفتوحة
17	4.2.1.4 تسهيل الليلة واحدة
17	2.4 إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية
20	3.4 مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة
24	5- الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية

تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

- تمهيد

يتطلب التقييم السليم لدور وفعالية السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي معرفة البيئة الاقتصادية التي تُرسم وتُنفذ فيها هذه السياسة، فهذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف. وفي إطار هذه القاعدة العامة، نجد أن السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، وقد مرت بعدد من المراحل التي استوجبتها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية.

ويمكن تمييز أربع مراحل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية وفقا للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها، وهذه المراحل الأربع هي:

1. مرحلة ما قبل عام 1963

2. المرحلة من 1963 - 1993

3. المرحلة من 1993 - 2004

4. المرحلة ما بعد 2004

لقد سبقت كل مرحلة من هذه المراحل تغيرات اقتصادية وتشريعية كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة النقدية والمصرفية وفعاليتها والأدوات التي استخدمتها، مما استدعى تدخل المشرع لمنح السلطة النقدية وبشكل تدريجي صلاحيات أوسع وحزمة أدوات أكثر تنوعا بمرور الوقت وبما يتفق والتحديات التي تواجهها، والحاجة إلى تحديد أهدافها بصورة أوضح.

وقد توالى التغيرات الاقتصادية والتشريعية المحلية ضمن نهج اقتصادي يهيمن فيه القطاع العام منذ السبعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث أدت موجة التحولات الاقتصادية الدولية، والانفتاح الاقتصادي، وظهور تكتلات دولية كبيرة إلى التفكير في إيجاد مناخ اقتصادي قادر على التفاعل الإيجابي مع الهياكل الاقتصادية الجديدة، وبدأت نتيجة لذلك الإرهاصات الأولى لإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبدأ العمل في تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني عن طريق الحد من دور القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص دورا أكبر، وتوجت هذه الإجراءات على مستوى القطاع المصرفي بإصدار

القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والذي شكل علامة فاصلة وواضحة في مجال تحديث وتطوير القطاع المصرفي.

وتستعرض هذه الورقة تطور السياسة النقدية والمصرفية لمصرف ليبيا المركزي ضمن سياقها التاريخي، مع التركيز على التحولات التي شهدتها هذه السياسة في إطار إعادة الهيكلة التي بدأت تتبلور مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين. تأتي هذه الورقة ضمن أربعة أجزاء يتناول الجزء الأول خلفية تاريخية عن نشأة وتطور السياسة النقدية وأهم المراحل التي مرت بها قبل عام 1993، ويتناول الجزء الثاني ملامح التحولات الاقتصادية وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1993-2004، ويتناول الجزء الثالث إعادة الهيكلة الاقتصادية، وتطور السياسة النقدية والمصرفية في الفترة ابتداء من عام 2004 حتى الربع الأول من 2010، بينما يتناول الجزء الرابع الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية.

1- تطور السياسة النقدية في الفترة ما قبل عام 1963

يعود رسم وتنفيذ السياسة النقدية في ليبيا إلى إنشاء البنك الوطني الليبي عام 1955، حيث باشر عمله في الأول من شهر الطير (أبريل) 1956، خلفا للجنة النقد الليبية التي تأسست عام 1951، وقد واجه المصرف خلال السنوات الأولى من نشاطه صعوبات جمة حالت دون تحقيق أهدافه كمصرف مركزي، ومن ابرز تلك الصعوبات ما يلي:-

- افتقاره إلى صلاحيات قانونية كافية.
 - افتقار البلاد إلى التنسيق بين أعمال الجهات الحكومية الاتحادية والولائية آنذاك.
 - جميع المصارف التجارية العاملة في البلاد هي فروع لمصارف أجنبية تخضع لأوامر وإشراف مراكزها الرئيسية في الخارج.
 - عدم وجود سوق مالي يستطيع المصرف التأثير فيه.
- لقد كان من بين أدوات السياسة النقدية القليلة المتاحة للبنك الوطني الليبي خلال تلك الفترة سياسة سعر إعادة الخصم وبعض السلطات المحدودة المتعلقة بالرقابة على السيولة كما نص عليها قانون المصارف لعام 1958، وبطبيعة الحال كان المصرف يتمتع بمجال أوسع في استعمال سياسة الإقناع الأدبي.

ومع مرور الوقت اتضح فشل سياسة إعادة الخصم التي كان ينتهجها المصرف آنذاك، ولم يكن بإمكانه تطبيق سياسة السوق المفتوحة في غياب سوق الأوراق المالية وسوق للخصم، كما أن القانون لم يخوله تطبيق سياسة الاحتياطي الإلزامي.

2- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1963 – 1993

لقد استدعت الظروف المشار إليها في المرحلة السابقة إصدار قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 لمنح المصرف صلاحيات أوسع ومده بالوسائل التي تمكنه من تنفيذ سياسته النقدية، وقد ترتب عن ذلك ما يلي:-

- إدخال نظام الاحتياطي الإلزامي على عمليات المصارف التجارية، وقد حدد القانون معدلاً يتراوح من 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب، ومن 5% إلى 20% على الودائع الزمنية والادخارية. وقد أخذ المصرف بالحد الأدنى لكلاهما.
 - السماح للمصرف المركزي بتنويع الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية و عملات قابلة للتحويل وسندات وأذونات خزانة أجنبية بالإضافة إلى سندات وأذونات خزانة تصدرها الحكومة الليبية.
 - إعطاء المصرف المركزي صلاحية تحديد البنود المكونة للأصول السائلة.
 - منح المصرف المركزي صلاحية تحديد الحد الأدنى والأقصى لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.
 - للمصرف المركزي إدارة ومراقبة النقد وتقييم تحركات رأس المال بين الداخل والخارج.
 - الإشراف والمراقبة على المصارف التجارية وعملياتها.
- وقد أبقى مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة سعر إعادة الخصم على ما هو عليه عند 5% وتمّ بتاريخ 1963.10.05 تحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وذلك كالتالي:-

أولاً - الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	لا تدفع عنها فوائد
ثانياً - الودائع الزمنية:	
بإشعار حتى 10 أيام	3.25% سنوياً
بإشعار أكثر من 10 أيام ودون 90 يوماً	3.50% "
الفترة ما بين 90 ودون 180 يوماً	3.75% "
الفترة ما بين 108 أيام فما فوق	4.00% "
ثالثاً - حسابات التوفير	3.50% "
رابعاً: القروض والسلفيات والسحب على المكشوف:	
قروض مضمونة	7.00% "
قروض غير مضمونة (سحب على المكشوف)	7.50% "

وفي أول شهر ناصر (يوليو) 1966 وضمن الإجراءات التي اتخذها المصرف لمكافحة التضخم قام برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب من 10% إلى 15% وعلى الودائع الزمنية وودائع الادخار من 5% إلى 7.5%، كما رفع نسبة السيولة العامة من 20% التي كانت نافذة منذ عام 1958 إلى 25%. وألزم المصارف التجارية بأن تقرض بما لا يتجاوز نسبة 50% عما كانت تقرضه، بضمانات عقارية.

وبعد قيام الثورة في الأول من شهر الفاتح (سبتمبر) 1969 تم تنظيم القطاع المصرفي، وذلك بموجب القرار الصادر في 1969.11.13 القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، والقانون رقم (63) لسنة 1971 بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963. وقد نجم عن صدور وتنفيذ هذه القوانين والقرارات ظهور نظام مصرفي وطني بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي والذي يمتلك أيضا النسبة الكبرى من المصرفين الباقيين، كما تخضع هذه المصارف جميعا لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح مصرفاً مركزياً يملك أدوات السياسة النقدية وينفذ منها ما يراه مناسباً لخدمة أهدافه.

تأسيسا على ما تقدم قام مصرف ليبيا المركزي في الأول من شهر الحرث (نوفمبر) 1970 بتخفيض نسبة السيولة العامة من 25% التي حددت في عام 1966 إلى 15% لتمكين المصارف التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع في منح الائتمان.

ولم يدخل مصرف ليبيا المركزي أي تغيير على سعر إعادة الخصم حيث بقي عند نفس النسبة التي حددت في شهر النوار (فبراير) 1961 وهي 5%، غير أنه أعاد النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع لتصبح نافذة اعتباراً من أول شهر الطير (ابريل) 1980 وذلك على النحو التالي :-

أولاً - الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)
ثانياً - الودائع الزمنية:

سنوياً	%4.50	بأسعار حتى 10 أيام
"	%4.75	بأسعار أكثر من 10 أيام ودون 30 يوماً
"	%5.00	الفترة من شهر إلى أقل من 3 أشهر
"	%5.25	الفترة من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر
"	%5.50	الفترة من 6 أشهر إلى أقل من سنة
"	%6.00	لمدة سنة واحدة
"	%7.00	لمدة سنتين
"	%8.00	لمدة 3 سنوات
"	%9.00	لمدة 4 سنوات فما فوق

وقد برز من خلال التطبيق العملي لأسعار الفائدة على الودائع، أن المصارف التجارية تتكبد تكاليف باهظة لأن بعض هذه الأسعار تفوق أسعار الفائدة على الإقراض، وعليه قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل قراره بشأن أسعار الفائدة على الودائع متوسطة الأجل (أي التي تزيد على سنة) الممنوحة على ودائع الشركات لدى المصارف التجارية ليكون الحد الأقصى لها 5.5%، مع الإبقاء على سلم أسعار الفائدة كما هو بالنسبة لودائع الأفراد وذلك تشجيعاً لهم على إيداع أموالهم بالمصارف من جهة، وتعويضهم عن محدودية فرص الاستثمار من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة على الإقراض، فإنه بالرغم من الإبقاء على الحدود العامة لنسب الفائدة على القروض المضمونة عند 7% والقروض غير المضمونة عند 7.5%، إلا أنه حرصاً ومراعاة لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية عامة فقد خفضت نسبة الفائدة المدونة لبعض الإغراض على النحو التالي:

- خفضت نسبة الفائدة على القروض الإسكانية إلى 4% سنوياً ثم صدر قرار بإعفاء رصيد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين لغرض إقامة أو تملك المساكن الخاصة من جميع الفوائد وذلك بموجب قرار وزير الخزانة رقم (57) لسنة 1976 بتاريخ 1976.04.21، على أن يسري هذا الإعفاء اعتباراً من 1976.10.01.

- حددت نسبة الفائدة على القروض العقارية الممنوحة في إطار ما عرف ببرنامج التطوير العمراني لتكون بواقع 5.5% سنوياً اعتباراً من عام 1973، وذلك إلى أن توقف العمل بهذا البرنامج في أواخر عام 1975.

وقد استحدث مصرف ليبيا المركزي ما عُرف بسياسة إعادة التمويل التي تهدف إلى زيادة مساهمة المصارف التجارية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستعداد المصرف لتقديم تمويل مقابل الأرصدة المستعملة من القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية للمقاولين المحليين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع لحساب المجتمع بسعر إعادة خصم 5%، وذلك علاوة على التسهيل المتمثل في التمويل المقابل لتلك المصارف في شكل سحب على المكشوف لاستعماله عند الحاجة في حدود 10% من إجمالي الرصيد المستعمل للقروض والسلفيات التي يمنحها أي مصرف تجاري لشركات المقاولات الوطنية بسعر إعادة خصم 4%، أي أقل من سعر إعادة الخصم المعتاد. وقد شملت هذه الإجراءات أيضاً الشركات غير المقيمة التي تم إعفاؤها من شرط تقديم التأمين النقدي على خطابات الضمان الممنوحة لها، كما سمح للمصارف التجارية أن تقدم لهذه الشركات تسهيلات ائتمانية مقابل تنازلها عن الدفعات المستحقة لها طرف الخزانة العامة والمؤسسات العامة وقبول خطابات ضمان من مصارف خارجية موثوق بها.

3- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 1993-2004

اتسم المناخ الاقتصادي في الجماهيرية في هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد وهو النفط، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف دور القطاع الخاص، وتعدد أسعار الصرف، وغياب سوق للأوراق المالية، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وقصور التنظيم الإداري، وضعف وعدم شمولية الأطر الرقابية والقانونية، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمراقب ومالك للمصارف التجارية، وغياب سوق بين المصارف، ووجود قيود صارمة على عمليات الحساب الجاري.

وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ إجراءات تستهدف معالجة نواحي الاختلال السابقة، وكان من بين الإجراءات المتخذة حيال القطاع النقدي والمصرفي صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993، ومن أبرز التغييرات التي تضمنها هذا القانون هي السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.

1.3- السياسة النقدية والمصرفية

1.1.3 أهداف السياسة النقدية

لم يتم خلال هذه الفترة وضع إطار واضح للسياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، كما أن المصرف لم يحدد أية أهداف تشغيلية أو نهائية لهذه السياسة، إلا أنه يراقب بصورة مستمرة تطورات عرض النقود، وتأثير الدين العام المحلي على النشاط الاقتصادي، خاصة على المستوى العام للأسعار.

2.1.3 أدوات السياسة النقدية

لم تتغير حزمة الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي في هذه الفترة، حيث ظلت تشكل مزيجاً من الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة، وكانت محدودة الفعالية بشكل عام، نظراً للبيئة الاقتصادية السائدة، والارتفاع الكبير في مستويات السيولة خاصة في نهاية هذه الفترة، وارتفاع نسبة الواردات ضمن سلة مؤشر الأسعار، وارتفاع مستويات الانفاق العام بسبب توجه الدولة إلى تحديث البنية التحتية، وسداد الدين العام.

1.2.1.3 سعر إعادة الخصم

ظل سعر إعادة الخصم خلال هذه الفترة عند مستوى 5% دون تغيير منذ عام 1963، كما أنه لم يكن فعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك بسبب عدم حاجة المصارف إلى الاقتراض من المصرف المركزي، وقد تم خلال هذه الفترة انتهاج سياسة نقدية توسعية تمثلت في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، من خلال تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الصناعية والزراعية إلى 6.0%، وإنشاء صندوق استثماري يسمى صندوق التحول للإنتاج، مما أدى إلى زيادة التوسع النقدي وارتفاع كل من فائض السيولة وعرض النقود، وقام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه من 4.0% إلى 2.5% وذلك لحثها على البحث عن فرص استثمارية وائتمانية بديلة في الاقتصاد الوطني، كما قام بإعادة النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي كان معمولاً بها في المرحلة السابقة لتصبح نافذة اعتباراً من 24 الحرت (نوفمبر) 1994 على النحو التالي:-

أولاً : الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية	
بدون فائدة	1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) 2. الودائع الزمنية:
سنوياً %2.5	بأشعار لمدة 10 أيام فأقل
" %3.0	بأشعار لمدة 11 – 30 يوماً
" %3.5	بأشعار لمدة 31 – 89 يوماً
" %4.0	بأشعار لمدة 90 – 180 يوماً
" %5.0	بأشعار لمدة 181 – 360 يوماً
" %5.5	بأشعار لمدة سنة فأكثر
	3. حسابات التوفير للشخص الطبيعي:
" %6.0	حتى (20) ألف دينار
" %5.0	من (20) ألف دينار حتى (100) ألف دينار
بدون فائدة	أكثر من (100) ألف دينار
ثانياً : الفوائد على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية:	
	1. القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية
" %7.0	قروض وتسهيلات مضمونة
" %7.5	قروض وتسهيلات سحب على المكشوف
" %6.0	2. القروض الزراعية والصناعية والمهنية
" %5.0	3. قروض تحول الموظفين للإنتاج
" %2.0	4. القروض العقارية لمتوسطي الدخل

2.2.1.3 نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية

لم يطرأ أي تغيير على نسبة الاحتياطي الإلزامي خلال هذه الفترة ، فقد ظلت عند مستوى 15% على الودائع تحت الطلب، و7.5% على الودائع الزمنية. وكما هو الحال مع سعر إعادة الخصم، فإن متطلبات الاحتياطي الإلزامي لم تكن فعالة، بسبب فائض السيولة. كما تم الإبقاء على نسبة السيولة القانونية عند 15% من إجمالي الخصوم الايداعية.

2.3 إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة في إطار هذه السياسة، تم اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى ، وذلك في إطار القضاء على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني، ومن هذه الإجراءات:

- السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.
- إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تناولت العديد من القضايا والاحكام الرامية لتوسيع قاعدة الملكية وخلق قاعدة انتاجية، وتفعيل حركة النشاط الاقتصادي، وقد مهدت هذه التشريعات إلى توسيع قاعدة الملكية في المصارف.
- قام مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 14 النوار (فبراير) 1999 وحتى نهاية عام 2001، بتنفيذ برنامج عرف باسم " سعر الصرف الخاص المعلن" تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي، دون فرض أي قيود كمية على هذا السعر. وقد استخدم هذا السعر إلى جانب سعر الصرف الرسمي ، بعد أن تم إلغاء ما يعرف "بالسعر التجاري" الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة منذ عام 1994 حتى بداية عام 1999، وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج خلق الارضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار وصولاً إلى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية التوازنية للدينار التي تتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي، وتحقيق كفاءة وترشيد استخدام الموارد المتاحة ، وتقضى على التشوهات في الأسعار.
- خلال الفترة 1999 – 2001 ، تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي بموجب "سعر الصرف الخاص المعلن" مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.34 دولاراً للدينار الواحد في بداية عام 1999 إلى 1.55 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 2001 . كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسة الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة .
- في الأول من أي النار (يناير) 2002 تمّ تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001 ، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولار أمريكي ، وفي 15 الصيف (يونيو) 2003 ، تمّ تخفيض سعر صرف الدينار الليبي مرة أخرى بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد ، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي العظيم التي كانت تفرض على

كافة الاعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة وغير المعفاة من هذه الضريبة، وما يزال هذا السعر قائماً حتى اليوم. وتشهد أسعار الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية استقراراً تاماً، ولا يوجد أي مظهر من مظاهر السوق الموازية على الإطلاق.

3.3 مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة

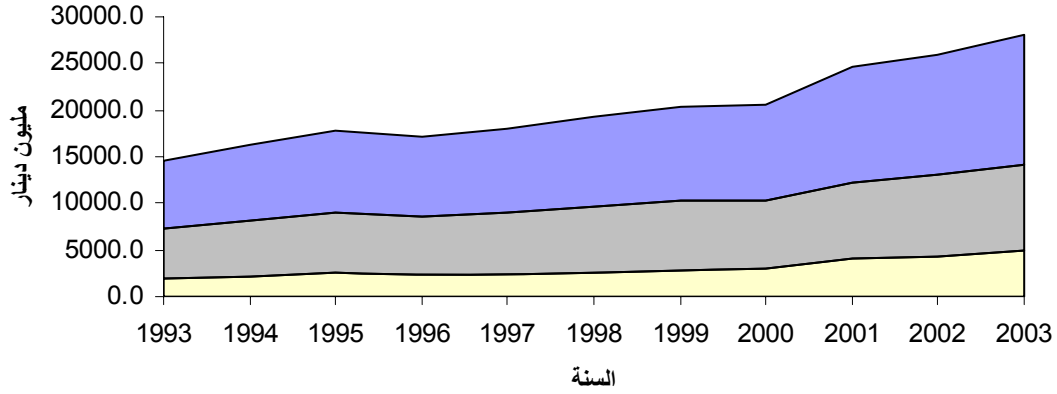
يبين الشكل رقم (1) والجدول رقم (1) تطور عرض النقود خلال الفترة 1993-2003، ويمكن من خلال الشكل ملاحظة أن عرض النقود (ع₂) خلال هذه الفترة ظل ينمو بصورة متزايدة، وبمعدل بلغ في المتوسط 7% سنوياً، وقد كان المحرك الرئيسي لنمو عرض النقود (ع₂) هو شبه النقود، الذي نما خلال هذه الفترة بصورة مطردة بمعدل نمو متوسط بلغ 11% سنوياً، في حين نما عرض النقود (ع₁) خلال هذه الفترة بمعدل 5%.

الجدول (1): عرض النقود خلال الفترة 1993-2003

"مليون دينار"

نهاية	النقود (ع ₁)	شبه النقود	عرض النقود (ع ₂)
1993	5384.9	1883.1	7268.0
1994	6057.4	2036.0	8093.4
1995	6372.4	2570.3	8942.7
1996	6240.1	2371.2	8611.3
1997	6614.7	2384.2	8998.9
1998	7034.9	2604.3	9639.2
1999	7385.4	2796.0	10181.4
2000	7278.9	2953.9	10232.8
2001	8270.8	4017.6	12288.4
2002	8705.8	4298.3	13004.1
2003	9029.2	5022.6	14051.8

الشكل رقم (1): تطور عرض النقود خلال الفترة 1993-2003



عرض النقود (2ع) □ النقود (1ع) □ شبه النقود

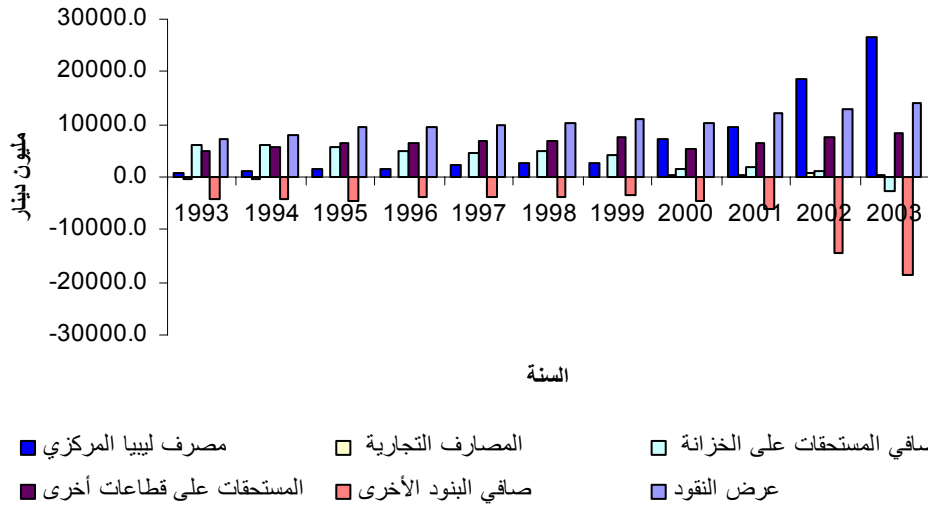
يبين الشكل رقم (2)، والجدول (2)، العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة 1993-2003، وكما يتضح من الشكل فإن كافة المكونات كانت ذات أثر توسعي باستثناء بند صافي البنود الأخرى الذي كان له أثر إنكماشى على عرض النقود، وقد كانت مساهمة صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي قد شهدت زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة من الفترة وشكلت الجزء الأكبر من التأثير التوسعي، بينما تركز الأثر الانكماشى على بند صافي البنود الأخرى والذي شهد تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة وخاصة السنتين الأخيرتين منها.

الجدول رقم (2): العوامل المؤثرة في عرض النقود

"مليون دينار"

عرض النقود	صافي الأصول المحلية				صافي الأصول الأجنبية			نهاية
	المجموع	صافي البنود الأخرى	المستحقات على قطاعات أخرى	صافي المستحقات على الخزائنة	المجموع	المصارف التجارية	مصرف ليبيا المركزي	
7268.0	6719.1	-4299.3	5111.5	5906.9	548.9	374.5-	923.4	1993
8093.4	7387.6	-4254.3	5533.1	6108.8	705.8	391.7-	1097.5	1994
9385.0	7873.2	-4386.6	6632.3	5627.5	1511.8	442.3-	1511.8	1995
9394.1	7913.8	-3654.6	6456.8	5111.6	1480.3	782.8-	1480.3	1996
9816.1	7476.8	-3965.1	6799.0	4642.9	2339.3	817.2-	2339.3	1997
10417.9	7872.7	-3820.4	6879.9	4813.2	2545.2	778.7-	2545.2	1998
10848.6	8246.0	-3584.0	7713.9	4116.1	2602.6	667.2-	2602.6	1999
10232.8	2580.3	-4462.8	5435.4	1607.7	7652.5	356.9	7295.6	2000
12288.4	2532.8	-5957.7	6601.9	1888.6	9755.6	345.4	9410.2	2001
13004.1	-6118.8	-14578.0	7453.6	1005.6	19122.9	683.1	18439.8	2002
14051.8	-13071.2	-18611.8	8305.3	-2764.7	27123.0	549.8	26573.2	2003

الشكل رقم (2): العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة من 1993-2003



يبين الشكل رقم (3) والجدول (3) النمو الذي شهدته مصادر واستخدامات أموال المصارف التجارية خلال الفترة 1993-2004، وكما يلاحظ من الشكل فإن ودائع المصارف خلال هذه الفترة ظلت تنمو بصورة كبيرة، وبمتوسط معدل نمو بلغ 8%، وقد صاحب هذا النمو كذلك نمو القروض والتسهيلات بمعدل بلغ 6% في المتوسط، في حين نمت رؤوس الأموال والاحتياطيات بمعدل بلغ 8%، في المتوسط.

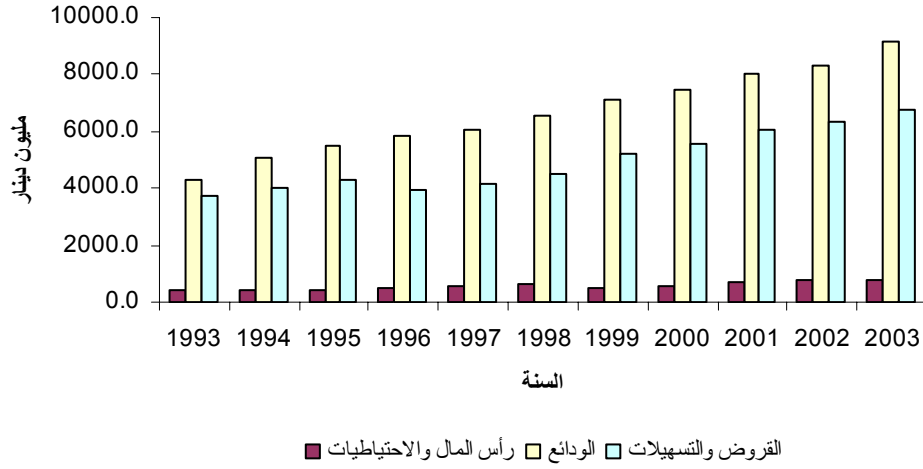
الجدول (3): تطور مصادر أموال المصارف وأوجه استخدامها خلال

الفترة 1993 – 2003

"مليون دينار"

السنة	رأس المال والاحتياطيات	الودائع	القروض والتسهيلات
1993	391.2	4301.8	3710.2
1994	405.2	5035.9	3986.1
1995	411.9	5503.1	4281.5
1996	491.3	5879.0	3915.0
1997	551.9	6039.6	4165.9
1998	604.6	6554.3	4530.2
1999	518.5	7081.2	5203.6
2000	564.1	7434.1	5584.0
2001	730.0	8051.8	6057.6
2002	764.7	8335.6	6357.8
2003	793.9	9182.4	6775.1

الشكل رقم (3): تطور مصادر أموال المصارف وأوجه استخدامها خلال الفترة
2003 – 1993



4. تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة ما بعد عام 2004

رغم أن الملامح العامة للاقتصاد لم تتغير كثيرا في هذه الفترة، إلا أنه كانت هناك منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي تحولات كبيرة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي، بفعل السياسات الاقتصادية والنقدية التي انتهجت أساليب جديدة في معالجة العديد من المعوقات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، الناجمة عن الظروف غير المواتية على الصعيدين المحلي والدولي. وقد استهدفت هذه السياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وعلى رأسها القطاع المصرفي، من خلال قوانين وتشريعات تناولت العديد من القضايا والأحكام الرامية لتوسيع قاعدة الملكية وتنويع النشاط الاقتصادي وتفعيل الحركة به، إضافة إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وقد شهدت هذه المرحلة تغيرات ملحوظة، وهي المتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي. حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشركات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة وقطاع الأعمال والإنشاءات والخدمات وغيرها. وقد توجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وقد جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وأعطى لمجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك، خاصة ما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي،

وفي مجال الرقابة على المصارف وفي إدارة السياسة النقدية والائتمانية، كما خول القانون مصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون. لقد قام مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على سلامة النظام المصرفي، بما ينسجم مع أغراض المصرف ووسائل تحقيق هذه الأغراض وفقاً لأحكام القانون.

1.4 السياسة النقدية والمصرفية

تم بتاريخ 2005.7.4 تشكيل لجنة للسياسة النقدية لتتولى وضع الإطار العام للسياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي بما يكفل تحقيق أهدافها، ودراسة المسائل المتعلقة بأداء السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي، وقد كانت اللجنة ترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه مناسباً، لكن الحاجة استدعت تقليل التباطؤ الزمني بين إصدار التوصيات واتخاذ القرارات مما دعا مجلس الإدارة إلى تفويض المحافظ (رئيس اللجنة) في إصدار القرارات في المسائل التي تتفق لجنة السياسة النقدية بشأنها.

1.1.4 أهداف السياسة النقدية

لم تغير القوانين المتعاقبة بشأن المصارف والنقد أهداف السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وسلامة النظام المصرفي، ولم تحدد لجنة السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي هدفاً تشغيلياً وهدفاً وسيطاً بصورة معلنه، إلا أن اللجنة تأخذ في اعتبارها في اجتماعاتها الدورية المتغيرات المؤثرة على الهدف النهائي، من خلال التعرف على أوضاع عرض النقود، الائتمان المصرفي، ومعدل التضخم، والعلاقة التي تربط الجماهيرية بشركائها التجاريين الرئيسيين والآثار المتبادلة التي تنجم عن هذه العلاقة.

2.1.4 أدوات السياسة النقدية

أدخل مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية السابقة، أدوات السوق المفتوحة ضمن حزمة الأدوات المتوفرة للجنة السياسة النقدية، وتتوفر حالياً للجنة السياسة النقدية حزمة من الأدوات تشمل سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية، شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، وتسهيل الإيداع لليلة واحدة، غير أن البيئة الاقتصادية السائدة، والارتفاع الكبير في مستويات السيولة، خاصة خلال هذه الفترة،

ووجود مصارف متخصصة تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية كبيرة وارتفاع التضخم المستورد، وارتفاع ونمو مستويات الانفاق العام، كلها عوامل تحد من فعالية السياسة النقدية في الوقت الحاضر.

1.2.1.4 سعر إعادة الخصم:

لقد ظل سعر إعادة الخصم منذ عام 1963 عند مستواه البالغ 5% حتى عام 2004 حيث تم تخفيضه ولأول مرة في إطار السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي لمعالجة الضغوط الانكماشية المترتبة على تحسن القيمة الشرائية للدينار، وتعديل قيمة الدينار في أكثر من مناسبة. ومنذ ذلك التاريخ لجأت لجنة السياسة النقدية في أكثر من مرة إلى تعديل سعر إعادة الخصم للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية، إلا أن التأثير ظل محدودا للغاية، وفيما يلي التطورات التي شهدتها سعر إعادة الخصم خلال الفترة 2004-2010:

تاريخ التعديل	2004	2008 /5	2009 /4	2009 /9
سعر إعادة الخصم (%)	4.0	5.0	4.0	3.0

وفي عام 2005 تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة (على الودائع) وترك تحديدها للتفاوض بين المصرف والذبون، وفي نفس الفترة تم توحيد أسعار الفائدة المدينة (على القروض) وتحديدها بما يعادل سعر الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافا إلى 2.5%، وتم في عام 2007 تحرير أسعار الفائدة المدينة وترك مسألة تحديدها لمجالس إدارات المصارف التجارية، والجدول التالي يوضح تطور الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية اعتبارا من 2004.02.17 وما بعد هذا التاريخ:

البند	2004.2.17	2004.3.24	-2005.9.11 حتى الآن
أولاً : الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية :			
1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	بدون فائدة	بدون فائدة	
2. الودائع الزمنية:			
بأشعار لمدة 10 أيام فأقل	1.5% سنوياً	1.5% سنوياً	
بأشعار لمدة 11 – 30 يوماً	2.0% سنوياً	2.0% سنوياً	
بأشعار لمدة 31 – 89 يوماً	2.5% سنوياً	2.5% سنوياً	
بأشعار لمدة 90 – 180 يوماً	3.0% سنوياً	3.0% سنوياً	
بأشعار لمدة 181 – 360 يوماً	4.0% سنوياً	4.0% سنوياً	
بأشعار لمدة سنة فأكثر	4.5% سنوياً	4.5% سنوياً	
3. حسابات التوفير للشخص الطبيعي:			
حتى (20) ألف دينار	5.0% سنوياً	5.0% سنوياً	
من (20) ألف دينار حتى (100) ألف دينار	4.0% سنوياً	4.0% سنوياً	
أكثر من (100) ألف دينار	بدون فائدة	بدون فائدة	
ثانياً : الفوائد على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية :			
القروض التجارية	6.0% سنوياً	6.0% سنوياً	
القروض الاجتماعية	6.5% سنوياً	6.5% سنوياً	
القروض الزراعية والصناعية والمهنية	5.0% سنوياً	5.0% سنوياً	
قروض تحول الموظفين للإنتاج	5.0% سنوياً	5.0% سنوياً	
القروض العقارية لمتوسطي الدخل	2.0% سنوياً	3.0% سنوياً	

2.2.1.4 نسبة الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة

ظلت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الخصوم الإيداعية لدى المصارف التجارية على ما هي عليه عند 7.5% للودائع الزمنية، و15.0% للودائع تحت الطلب، حتى عام 2007، حيث تم توحيدها عند مستوى 15.0%، وقد لجأت لجنة السياسة النقدية في مناسبتين إلى تعديل هذه النسبة، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الإلزامي يحسب على أساس المتوسط خلال فترة احتفاظ تبلغ أسبوعاً واحداً. وتم رفع نسبة السيولة القانونية المطلوبة في منتصف عام 2009 إلى 20%. وفيما يلي التطورات التي شاهدها نسبة الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة القانونية خلال هذه الفترة:

الفترة	قبل-2008	2009 /6 -2008 /6	2009 /6 حتى الآن
نسبة الاحتياطي الإلزامي (%)	15.0	15.0	20.0
- ودائع تحت الطلب	7.5	15.0	20.0
- ودائع زمنية وإدخارية	20.0	20.0	25%
نسبة السيولة القانونية (%)			

3.2.1.4 عمليات السوق المفتوحة

بعد النجاحات التي حققتها عمليات السوق المفتوحة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في بعض بلدان العالم، وتحول معظم المصارف المركزية إلى استخدام هذا النوع من الأدوات، بدأ مصرف ليبيا المركزي يتجه تدريجياً إلى استخدامها، وتمهيداً لذلك صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (67) لسنة 2007، بالإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع، وقد كان أول إصدار لهذه الشهادات في 2008.5.28 بأجل استحقاق 91 يوماً وبسعر فائدة ثابت قدره 2.25%، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة، ويتم إصدارها لتلبية طلب المصارف التجارية بكامله بسعر فائدة ثابت، بأجلي استحقاق -91 يوماً و 28 يوماً- ولا يسمح في الوقت الحالي في تداولها في السوق الثانوية، لكن يمكن إجراء عمليات إعادة شراء (الريبو) على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية، وذلك بغية إعطاء المصارف التجارية المرونة في إدارة سيولتها. وقد لجأت لجنة السياسة النقدية إلى تغيير سعر الفائدة على شهادات الإيداع ومعاملات إعادة الشراء وفقاً لاتجاهات السيولة في الاقتصاد أكثر من مرة، وفيما يلي التطورات التي شهدتها أسعار الفائدة على شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء خلال هذه الفترة:

2010/2	2009/10	2009/9	2009/4	2008/10	2008/5	بيان	
1.00	1.25	1.25	1.75	2.25	2.25	أجل 91 يوماً	سعر الفائدة على شهادات الإيداع (%)
0.85	1.05	-	-	-	-	أجل 28 يوماً	
1.75	2.00	2.00	3.75	3.75	4.25	أجل 91 يوماً	سعر الفائدة على إعادة الشراء (الريبو)
1.60	1.80	-	-	-	-	أجل 28 يوماً	

ويجري العمل حالياً على وضع إطار للتنبؤ بالسيولة بما يمكن من التحول إلى نظام المزادات على شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، وإصدار شهادات إيداع بأسعار فائدة متغيرة،

وإضافة أجل استحقاق جديد مدته 180 يوماً، بما يمكن من اشتقاق منحنى العائد، وتجدر الإشارة إلى أن كل الترتيبات التشغيلية لهذا النظام جاهزة في الوقت الحاضر.

4.2.1.4 تسهيل لليلة واحدة

استحدث مصرف ليبيا المركزي في أواخر عام 2009 تسهيلاً لليلة واحدة لإيداع الأموال الفائضة لدى المصارف بسعر فائدة 0.25%، ولم تشهد هذه الأداة أي تغيير حتى الآن.

2.4 إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية

سعيًا لتطوير وتحديث المصارف التجارية، فقد تضمنت أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وما توصلت إليه اللجان الفنية المشكلة لهذا الغرض من توصيات العديد من الإجراءات في هذا الشأن نذكر منها:-

- زيادة رؤوس أموال جميع المصارف العامة ودمج بعضها، تمشياً مع معايير لجنة بازل لملاءة رأس المال.
- بيع حصص في مصرفين تجاريين لشركاء استراتيجيين من الخارج.
- اعتماد إستراتيجية لدخول المصارف الأجنبية إلى السوق المصرفية الليبية وإعادة هيكلة كل من القطاع المصرفي والقطاع المالي.
- إعادة هيكلة المصارف التجارية العامة إدارياً بما يتماشى وأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 مسيحي، حيث تم الفصل بين مهام رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف (على سبيل عدم التفرغ) ومهام المدير العام (على سبيل التفرغ)، وحدد عدد أعضاء المجلس بما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد على سبعة أعضاء.
- اعتباراً من 2002.1.1 (مباشرة بعد توحيد سعر الصرف) ألغيت العديد من إجراءات وعمليات الرقابة على النقد، حيث ألغيت القيود على عمليات الحساب الجاري، وبموجب ذلك قبلت الجماهيرية التزامات المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تعني تحرير عمليات الحساب الجاري وعدم فرض أي قيود أو معاملات تمييزية عليها.
- قام مصرف ليبيا المركزي بإقفال العديد من الحسابات المصرفية للشركات العامة المفتوحة لديه لأسباب تاريخية ونقلها إلى المصارف التجارية.
- إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية في كافة المصارف تتبع مباشرة إلى مجلس الإدارة، وكذلك إنشاء وحدة للامتنال تتبع هي الأخرى مجلس الإدارة.

- أصبحت مهمة مراجعة وتدقيق حسابات المصارف وقوائمها المالية، ابتداء من ميزانيات عام 2005 تستلزم إعداد تقريرين منفصلين عن الحسابات والقوائم المالية من مراجعين مختلفين، وتتم وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
- تم تحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل الخدمات التي تقدمها لربائنها، ولم تعد هذه العمولات تحدد من مصرف ليبيا المركزي وبالتالي تُرك مجال للمنافسة بين المصارف فيما تتقاضاه من عمولات مقابل خدماتها.
- تم العمل ببعض مكونات مشروع نظام المدفوعات الوطني مثل منظومة التسوية الإجمالية الفورية، ومنظومة المقاصة الآلية للصفوك، ومنظومة المعالجة الآلية للصفوك، ومنظومة العمليات المصرفية الرئيسية، ومنظومة آلات السحب الذاتي ونقاط البيع.
- السماح للمصارف التجارية بمنح القروض والتسهيلات للشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ مشروعات في ليبيا، في حدود 50% من قيمة المشروع الذي تقوم بتنفيذه.
- رفع السقف الائتماني للمصارف التجارية بما لا يتجاوز مجموع ما يمنحه المصرف التجاري للحالة الواحدة من قروض وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية نسبة 20% من أمواله الخاصة (رأس المال والاحتياطيات المخصصة وغير المخصصة). وبحيث لا يتجاوز إجمالي المحفظة الائتمانية نسبة 70.0% من إجمالي الخصوم الايداعية.
- تحديد الحد الأقصى لملكية الأسهم في رأس مال المصرف التجاري بما لا يتجاوز 5% من رأس المال بالنسبة لمجموع ما يملكه الشخص الطبيعي للفرد وأصوله وفروعه حتى الدرجة الرابعة، وبما لا يجاوز 10% بالنسبة لما يملكه الشخص الاعتباري الواحد، على ألا يزيد مجموع ما يملكه الأشخاص الاعتباريون، العامة والخاصة، من أسهم في رأس مال المصرف التجاري الواحد على 20% من إجمالي رأس المال، ولا تسرى هذه النسب على هيكلية رؤوس أموال المصارف القائمة وقت صدور هذه الضوابط.
- تمت إعادة النظر في أسس ومعايير تصنيف ديون المصارف التجارية وتحديد المخصصات اللازمة لمواجهةها، دعماً لسلامة الهياكل المالية للمصارف.
- تفويض مجالس إدارة المصارف التجارية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإقفال الفروع المصرفية أو بدمجها في فروع أخرى أو بتحويلها إلى وكالات مصرفية مع الإبقاء على فتح الفروع أو الوكالات المصرفية الجديدة بموافقة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.
- تم إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية بمصرف ليبيا المركزي، لتوفير المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمؤسسات والأفراد والحد من نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون.

- تم تأسيس شركة خدمات مالية لتحصيل الديون، وأحيلت إليها الديون المتعثرة للمصارف التجارية وذلك في إطار إعادة هيكلة المصارف التجارية وإصلاح هيكلها المالية، وتمكينها من الانطلاق في ظل البيئة التنافسية الجديدة بصورة سليمة.
- تم وضع معايير لإدارة مخاطر الائتمان، وإنشاء إدارات للمخاطر بالمصارف التجارية.
- تم حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 الموافقة على فتح مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية ليصل عدد المكاتب العاملة حالياً إلى (29) مكتبا.
- في مجال الرقابة المصرفية، تعززت مهمة رقابة وإشراف مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2005 مسيحي بشأن المصارف، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، وضمان سلامة أوضاع المصارف وحقوق المودعين بها، ويقوم المصرف بمهمة التفتيش والرقابة المكتبية والميدانية على جميع المصارف العاملة وفروعها للتأكد من إتباعها لأحكام قانون المصارف والتعليمات الصادرة لها في هذا الشأن.
- في إطار دعم الثقة في الجهاز المصرفي، فقد عزز صدور قانون المصارف الجديد استقلالية القرار المصرفي خاصة فيما يتعلق بمنح القروض والتسهيلات وسياستي توظيف الأموال والاستخدام، وأكد على سرية حسابات المتعاملين مع المصارف.
- تم بموجب القانون إنشاء صندوق ضمان أموال المودعين ليتولى عمليات التأمين على الودائع بالمصارف العاملة.

3.4 مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة

يبين الشكل رقم (4) والجدول رقم (4) تطور عرض النقود، ويمكن أن نلاحظ التطور السريع الذي شهده عرض النقود خلال الفترة من 2004 حتى الربع الأول من عام 2010، فقد نما عرض النقود (2ع) خلال هذه الفترة بمعدل بلغ 25% سنويا في المتوسط، ويرجع ذلك إلى النمو في كل من عرض النقود (1ع) وشبه النقود بصورة كبيرة، حيث بلغ متوسط معدل النمو لكل مكون من المكونين 26% و 22%، على التوالي.

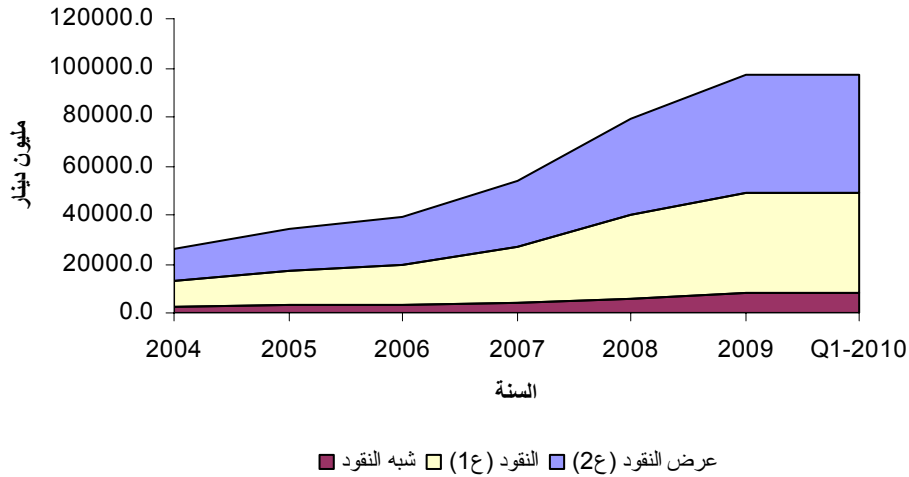
ويعزى ذلك إلى الفوائض الكبيرة التي حققتها الخزانة العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، والتي انعكست في اعتماد ميزانيات سنوية كبيرة خصص جانب كبير منها للانفاق على مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة خلال هذه الفترة، والمخصصات الكبيرة التي تحول إلى المصارف المتخصصة.

الجدول (4): عرض النقود خلال الفترة 2004-2009

"مليون دينار"

نهاية	النقود (1ع)	شبه النقود	عرض النقود (2ع)
2004	10536.6	2598.9	13135.5
2005	14028.1	3068.2	17096.3
2006	16343.0	3312.9	19655.9
2007	22837.5	4144.6	26982.1
2008	34414.6	5329.9	39744.5
2009	40675.8	7991.9	48667.7

الشكل رقم (4): مكونات عرض النقود خلال الفترة ما بعد عام 2004



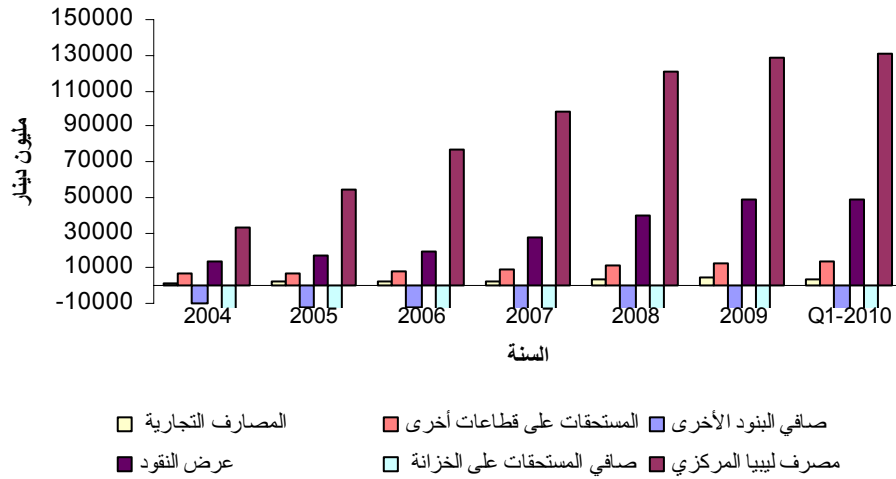
يبين الشكل رقم (5)، والجدول (5)، العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة ما بعد 2004، وكما يتضح من الشكل فإن كافة المكونات كانت ذات أثر توسعي باستثناء بندي صافي البنود الأخرى والمستحقات على الخزنة، وقد شهدت مساهمة مصرف ليبيا المركزي (صافي الأصول الأجنبية) نموا مضطربا خلال هذه الفترة، بفعل تراكم الاحتياطات نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، وقد شكل بند صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي الجزء الأكبر من التأثير التوسعي، بينما تركز الأثر الانكماشى على بندي صافي البنود الأخرى وصافي المستحقات على الخزنة، واللذين شهدا استقرارا نسبيا خلال الفترة بكاملها.

الجدول (5): العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة ما بعد 2004

"مليون دينار"

عرض النقود	صافي الأصول المحلية				صافي الأصول الأجنبية			نهاية
	المجموع	صافي البنود الأخرى	المستحقات على قطاعات أخرى	صافي المستحقات على الخزنة	المجموع	المصارف التجارية	مصرف ليبيا المركزي	
13135.5	-21101.5	-10021.5	6654.5	-17734.5	34237	1171.1	33065.9	2004
17096.3	-39325.7	-12714.7	7269.2	-33880.2	56422	1974.1	54447.9	2005
19655.9	-59777.6	-12599.8	8078.6	-55256.4	79433.5	2192.7	77240.8	2006
26982.1	-73761.7	-15347.4	9420.1	-67834.4	100743.8	2438.4	98305.4	2007
39744.5	-85085.8	-15757.7	11439	-80767.1	124830.3	3573.1	121257.2	2008
48667.7	-83643.1	-18183.6	12910.7	-78370.2	132310.8	4088.5	128222.3	2009
48754.7	-85637.4	-18203.2	14093.8	-81528	134392.1	4024.9	130367.2	Q1-2010

الشكل رقم (5): العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة ما بعد عام 2004



وعلى مستوى مؤشرات القطاع المصرفي، يبين الشكل (6) والجدول (6) تطور مصادر واستخدامات موارد المصارف التجارية خلال الفترة 2004-2010، وكما يلاحظ من هذا الشكل، فقد نمت الودائع بصورة مضطربة، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، بمتوسط نمو بلغ 36% سنويا خلال الفترة، وقد نمت استجابة لذلك التوظيفات في القروض والتسهيلات خلال الفترة، لكن بمعدل نمو أقل، لا يتجاوز 13% في المتوسط. وبالرغم من أن هذا النمو قد يعزى إلى زيادة عدد المصارف، إلا أنه يعكس كذلك زيادة في الودائع بسبب التوسع في الانفاق العام، ونمو القطاع الخاص. تجدر الإشارة هنا إلى أن رصيد القروض والتسهيلات المتعثرة قد أحيل إلى شركة تحصيل الديون مما أدى إلى خفض رصيد الائتمان بمقدار هذه الديون. وفيما

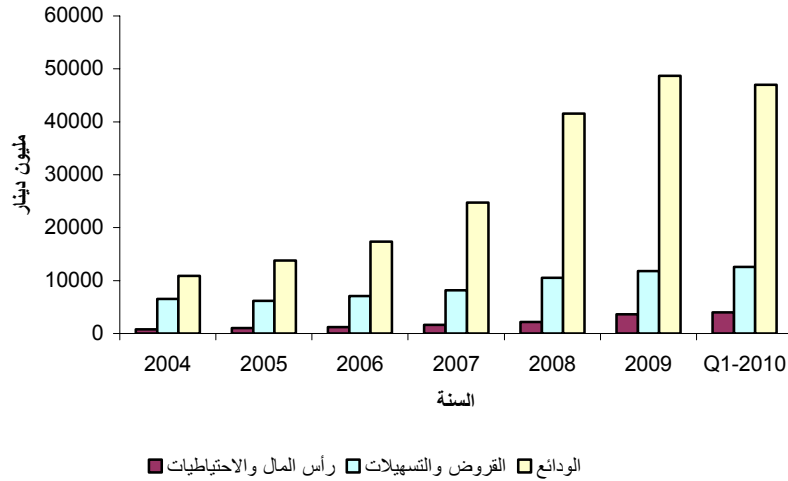
يتعلق برأس المال والاحتياطيات، فقد نما هذا البند بصورة سريعة، بلغت في المتوسط 36%، متأثراً بضرورة مقابلة متطلبات رأس المال، وإنشاء مصارف جديدة.

الجدول (6): تطور مصادر أموال المصارف وأوجه استخدامها خلال الفترة 2004-الربع الأول 2010

"مليون دينار"

السنة	رأس المال والاحتياطيات	الودائع	القروض والتسهيلات
2004	806.8	10908.8	6510.3
2005	1047.1	13782.5	6166.6
2006	1200.9	17359.1	7067.2
2007	1661.4	24767	8191.3
2008	2183.4	41531	10544.9
2009	3643.7	48673	11812.7
Q1-2010	3989.4	47006.8	12577.1

الشكل رقم (6): تطور مصادر أموال المصارف وأوجه استخدامها خلال الفترة 2004-الربع الأول 2010



يبين الشكل رقم (7) والجدول (7)، معدلات نمو عرض النقود (2ع) والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، ومعدل التضخم خلال الفترة ما بعد عام 2004، ويتضح من الشكل، كما سبق الإشارة إلى ذلك أعلاه، بأن معدل نمو عرض النقود خلال الفترة ظل متزايداً وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية من خلال الانفاق العام على مشروعات التنمية والخدمات العامة وتزايد حجم الإقراض المصرفي خاصة من المصارف المتخصصة، في المقابل تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (2003=100) خلال نفس الفترة ليصل في نهاية الفترة إلى نحو 5.8%.

وبشكل عام ظل مستوى التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (2003=100) يتحرك استجابة للتغيرات في عرض النقود، حيث ارتفع بحوالي 4.6% في المتوسط، مدفوعا بنمو عرض النقود (2ع) من ناحية، وارتفاع مستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين الأساسيين من ناحية أخرى، وبالتالي إلى ارتفاع التضخم المستورد، رغم أن تحسن مناخ المنافسة وقنوات التوزيع داخل الاقتصاد، كان لهما دور في الحد من الضغوط التضخمية.

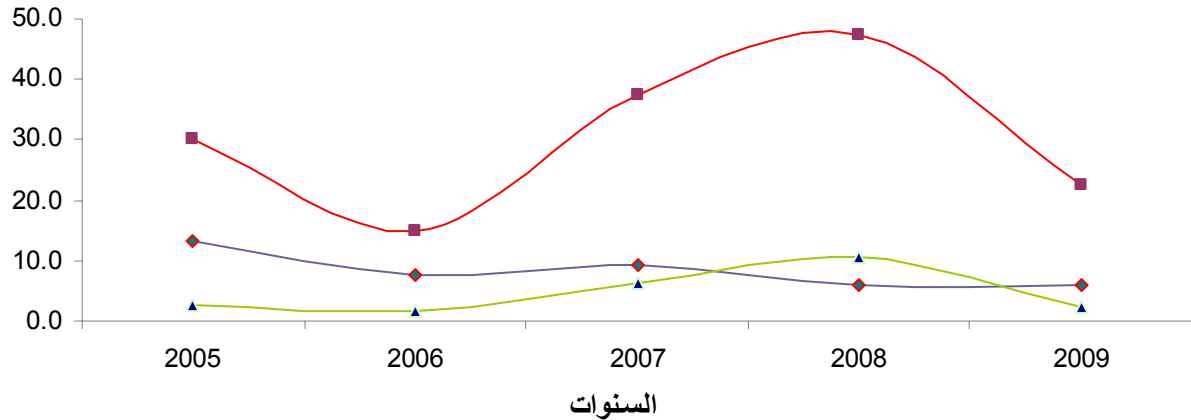
الجدول (7): معدلات نمو عرض النقود (2ع) والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومعدل التضخم

نسب مئوية

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	13.1	7.7	9.4	5.9	5.8
نمو عرض النقود 2ع	30.2	15.0	37.3	47.3	22.5
معدل التضخم (2003=100)	2.6	1.5	6.2	10.4	2.4

الشكل رقم (7): معدلات نمو عرض النقود (2ع) والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ومعدل التضخم خلال الفترة ما بعد عام 2004

نسبة مئوية



معدل التضخم (2003=100) — نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي — نمو عرض النقود 2ع

5. الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية

- العمل مع السلطة المالية لتطوير آلية لتنسيق الإجراءات المالية، وإقامة حساب موحد للخزانة بمصرف ليبيا المركزي، وذلك لتحديد أثر السيولة العامة غير المستعملة على فاعلية السياسة النقدية.
- العمل على تعزيز رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف المتخصصة، مع ضمان تحقيق الأهداف المرسومة لها.

- تطوير سوق بين المصارف والسوق الثانوية، واتخاذ المزيد من الخطوات لتشجيع تطوير السوق.
- استكمال تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتقوية الرقابة المصرفية وإعادة هيكلة وخصخصة النظام المصرفي وتحديث نظام المدفوعات والوطني ومراجعة الإطار القانوني والرقابي.
- تشجيع دور القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- التأكيد على مراجعة استعمالات أدوات السياسة النقدية القائمة حالياً وإدخال أدوات جديدة يمكن التعامل بها في السوق النقدي، وتطوير مؤشرات مالية ونقدية تعكس حقيقة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي.
- تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وتحسين محافظ القروض لدى المصارف التجارية من خلال استقلالية القرار الائتماني لتقليل مخاطر الائتمان.
- الاستعانة ببعض المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال إعادة هيكلة وتحديث القطاع المالي.
- مواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والاستفادة منها في المجالات المصرفية المختلفة، كالتسويات المالية والمقاصة، والبطاقات الائتمانية كوسائل دفع للأغراض التجارية والتحويلات المالية والربط الشبكي.